مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دراسة عن هدم الدور التراثية في مدينة الموصل (دراسة اجتماعية – اقتصادية)
اسم الكاتب: م.م. سمر عبد النافع رؤوف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3286
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 97 مجلد 32 لسنة 2010
ص ص [257 -271]

دراسة عن هدم الدور التراثية في مدينة الموصل
(دراسة اجتماعية - اقتصادية)

سمـر عبد النافـع رؤوف
مدرس مساعد-قسم إدارة الأعمال
كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع هدم الوحدات السكنية القديمة من قبل مالكيها او الجهات الحكومية في مدينة الموصل لأجل فتح الشوارع أو تحويلها إلى عمارات تجارية ذات مردود مالي كبير مما يؤدي الى تفاقم مشكلة السكن التي فاقت كل التوقعات خاصة بعد تحديد عمل الجمعيات التعاونية للإسكان وقلة ما توزعه الدولة من أراضٍ سكنية والقيود التي يضعها المصرف العقاري للتسليف فضلاً عن المستجدات المختلفة على الساحة العراقية التي أثرت على قطاع الإسكان منها هدم العديد من الوحدات السكنية نتيجة للحروب وعمليات التهجير المختلفة.

وبينت الدراسة أن عوامل عديدة شجعت على عمليات الهدم أغلبها نجم عن سياسات الدولة المتبعة من قبل مؤسساتها مثل المصرف العقاري، دوائر البلديات، دائرة الطرق والجسور (سابقاً)، فضلاً عن توجهات السكان نحو البيوت الحديثة لما يتوقعوه من توفر وسائل الراحة التي تفوق تلك المتوفرة في المساكن القديمة، وخلصت الدراسة إلى عدة مقترحات أهمها تفعيل القوانين السابقة وعلى رأسها قانون رقم (55) لسنة 2002 ولاسيما ما يتعلق بالآثار القديمة، خاصة تلك الصالحة للاستعمال وعدها من المواقع الأثرية التي يمنع هدمها واستثناءها من شرط القدم البالغ 200 سنة إلى أقل من ذلك. فضلاً عن فتح المجال لمساهمة القطاع الخاص لتمويل مشاريع السكن.

A Study about the Demolition of Traditional Houses in Mosul
(Social and Economical Study)

Samar A. N. Raoof
Assistant Lecturer
University of Mosul

Abstract

Housing is an important basic need that is closely related to the process of change and development. The housing activity is complex and has important historical dimensions. As a process housing is not only concerned with the number of dwellings available, but in fact

تأريخ استلام البحث 2008/9/8 تأريخ قبول النشر 2008/11/30

is a part of the total social and political milieu of society. The housing unit itself is a complex commodity that has a different function to the many people involved; in its design, production, exchange, distribution and use. Housing also forms a large part of the urban activities .The study of housing embodies many of the urban complexities. The research is an attempt to reveal the problems that arose from destroying traditional buildings, especially those used for dwelling. In spite of the many regulations issued before the year 2003, the problem is still aggravating either because the regulations were concerned only with the historical buildings or with traditional houses exceeding 200 years old, and a third reason might be the negligence to employ these regulations. The treatment of this problem will certainly help to cure present unemployment and also will help in developing more than (80) economical fields. The research is concluded with a number of relevant and quite applicable recommendations.

المقدمة

يعد العراق من الدول الغنية بتراثها الحضاري وإن جزءاً كبيراً من المناطق القديمة في مدنه ما زال يتمتع بجمال المعمار القديم وآثاره الفنية المتبقية، ومن المؤلم أن نشاهد الهدم والدمار قد حل بكثير من تلك المناطق التاريخية ذات القيمة الكبيرة، ليحل محلها عمارة ذات طابع حديث في كثير من الأحيان، لا تتمتع بالدرجة نفسها من الجمال الهندسي والحضاري، ولحسن الحظ قد بدأت بعض التوجيهات هنا وهناك لإحياء المناطق القديمة ذات الأثر الإسلامي والعربي، لكنها لم تتعد مدينة بغداد (مثل المناطق حول مرقد الإمامين الكاظم والكيلاني ومشروع تطوير شارع حيفا وتطوير وصيانة مبنى القشلة)، إذ يجب أن تتعدى حدود بغداد لتشمل بقية المدن العراقية وعلى رأسها مدينة الموصل ذات الماضي التاريخي العريق والطابع المعماري المتميز.

ومع صدور العديد من القوانين والتعليمات التي تتناول هذه المشكلة وخاصة قبل سنة 2003, إلاّ أن الواقع يشير إلى عجز تلك القوانين وإهمال تطبيقها أو اهتمامها بالمناطق التاريخية دون المناطق السكنية، فضلاً عن أنه لم يلمس أي تغيير في السياسات السابقة سواء كانت خاصة بهدم المساكن أو بتصميم الأبنية الحديثة، مما استوجب الوقوف لدراسة هذا الجانب المهم، إذ تقدر دراسات عديدة أجريت بهذا الخصوص الحاجة إلى ما يقرب من 200 ألف وحدة سكنية في عموم العراق تأتي مدينة بغداد بالمقدمة يتلوها مدينتا الموصل والبصرة.

مشكلة البحث

تعرَض العديد من الوحدات السكنية التراثية القديمة إلى عمليات الهدم على الرغم من وجود مشكلة كبيرة خاصة بالحاجة لأعداد كبيرة من المساكن، وإهمال ترميمها وصيانتها، وبناء أبنية حديثة لا تمت بحضارتنا القديمة بأية صلة، لتتم عملية البناء هذه بنقل الحضارة الغربية نقلا خاطئا كأنه استنساخ أعمى بحيث أصبحت مدينة الموصل خليطاً من ماضٍ عريق ولكنه متهدم وحديث ولكنه من دون

قيمة تراثية، إضافة إلى تفاقم مشكلة السكن وامتدادها لأكثر من خمسة عقود من دون التوصل إلى حلول جذرية لحلها.

فرضية البحث

1. تفاقم مشكلة هدم البيوت التراثية الصالحة للسكن في الاحياء القديمة نتيجة لعوامل عديدة منها تأثير التشريعات الحكومية ومساهمة القطاع الخاص أو أصحاب تلك الدور نتيجة لما يتوقعوه من مردود مالي عالٍ.
2. عدم الاهتمام بصيانة البيوت القديمة أو المحافظة عليها بوصفها إحدى معالجات أزمة السكن.

أهمية البحث

قلة البحوث التي تتناول مشكلة الإسكان في مدينة الموصل وتوجيه الانظار إلى ضرورة احياء المساكن القديمة وترميمها من أجل المساهمة في تقليل الحاجة إلى بناء وحدات سكنية حديثة حرصاً على الاقتصاد العراقي وعدم تحميله أعباء مادية غير ضرورية، إضافة إلى إحياء التراث القديم بما ينسجم مع متطلبات العصر الحديث، بحيث يتناغم القديم والحديث ليشكل طرازاً متميزاً في مدينة الموصل يستحق البقاء للحفاظ على موروثنا الحضاري.

هدف البحث

حث الجهات المعنية وخاصة الحكومية على اتخاذ وتطبيق القرارات التي من شأنها إنقاذ ما تبقى من المساكن القديمة التراثية من عمليات الهدم وإظهار القيمة الفنية والمعمارية للعمارة العراقية بما ينسجم مع التطورات الحديثة والمستجدات من متطلبات العصر، كمآرب السيارات والطرق الواسعة لايصال الخدمات والأسواق التجارية والعيادات الطبية وغيرها بحيث يصبح لنا عمارة منسجمة مع خواص العمارة القديمة، ولكن بشكل جديد يكون مستحقاً للبقاء ومتميزاً عن غيره من البلدان الأوربية أو غير الاسلامية.

منهجية البحث

إعتمد البحث الأسلوب الوصفي في تحقيق أهدافه من خلال إجراء المقابلات أو الرجوع إلى الكتب والمنشورات المتعلقة بالموضوع.

أولاً - الأصول المبدئية المستعملة للمحافظة على التراث

إن الأصول الفلسفية المقبولة كمبدأ للمحافظة على التراث تؤكد أن النتيجة النهائية بعد إكمال الصيانة والإصلاح يجب أن تكون معبراً أميناً على شكل الدار وعن طبيعة استعماله وانعكاساً واضحاً للعلاقة بين الدار والمجتمع الذي يحيط به،

بحيث لا يخفي طابعه القديم والشكل الأساسي له والزمن الذي بني أثناؤه. إن هذا لا يعني تحويل الدور المراد الحفاظ عليها إلى متاحف بل بالعكس، إن القوة التي حافظت عليها عبر الزمن تعبر عن الاستمرارية في فائدتها، ولحسن الحظ أن فائدة الأبنية الإسلامية شبه أبدية، إذ يمكن استعمال الكثير من الدور بعد إجراء تغيرات بسيطة عليها، هذه التغييرات هي إحدى الخطوات التي يمكن إتخاذها حتى يمكن استعمال الدار في مجتمع حديث، ولكن هناك احتياجات إنسانية لا يمكن نسيانها بموجبها لا يمكن إبقاء الدار، فمثلاً الدور المبنية من الطين المغطى بطبقة من اللبن أو الطابوق القديم والمبردة بواسطة (البادكير)* ليست مقبولة في هذا العصر نتيجة لتطور أجهزة التبريد الحديثة.

إن من يمعن النظر في مدينة الموصل يجدها مدينة ذات طابع عضوي غير هندسي، شوارعها وأزقتها تميل إلى عدم الانتظام، لكنها تتاخم مع بعضها لتشكل أرقام متغيرة باستمرار بحسب المناطق السكنية المختلفة، إذ أن الدور والأزقة تختلف من حيث الحجم والتقاطع أو حتى الارتفاعات، هذه الخواص لن تكون نتيجة الصدفة بل هي تعبير وانعكاس للطبيعة الاقتصادية السائدة آنذاك، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية المتعددة والمعقدة كعلاقات العائلة والعشيرة والقيم الدينية (Harwis G, 1958, 16-128)، فإذا كان هنالك حاجة ماسة إلى نوع من الاستمرارية بين القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية للمجتمع العربي التقليدي أو المجتمعات الحديثة، فلابد من وجود بعض الإستمراريه في الطابع المعماري الذي يجب أن يختار بدقة ومهارة متناهين، بحيث يكون لنا دستور هندسي خلاق مبني على الأسس المذكورة آنفاً.

في حقل الإسكان، البيت العربي التقليدي ركز على فناء الدار، حيث شكلت نافورة الماء في الوسط مركز للنظر، التشجير، الماء، الظلال، الأقواس كانت وسائط للسيطرة على قسوة المناخ وتحسين عيش الإنسان، في بعض الدور استعملت لاقطات النسيم لتحريك الهواء داخل الدار وتبريد الجو، في معظم الأحوال كانت الفضاءات محاطة بالبناء من جميع جوانبها لغرض السيطرة على المناخ ولأسباب عائلية واجتماعية، بالإضافة إلى الفناء، أخذ السطح أهميته في تصميم الدار، في معظم الأحيان استعمل السطح كفناء للمعيشة وللنوم وبهذا وجب أن يكون هذا السطح محمياً من نظر المارة والجيران قدر الإمكان، ونتيجة لذلك كان ارتفاع السطوح وعلاقتها مع بعضها أحد مظاهر العلاقات الاجتماعية بما تتضمن من أحكام وضوابط بحيث يكون للجميع حصص متساوية من الفضاء. كذلك كان هناك سمتان رئيستان تميزان البيت العربي الموصلي القديم، ويعبران تعبيراً خارجياً جلياً

* البادكير: وهو إصطلاح فارسي بمعنى جالب الهواء مركب من (باد) هواء (كير) جالب أو مجرى الهواء في الحائط أو في سقف المنزل، أو الطريق المجوف الذي يوضع في سقف أو في وسط حائط الحجرة

عن هوية تلك الدار، هما الشباك البارز والمدخل للدار الذي يحاط عادة بالنقوش والزخارف، الشباك البارز يسمى في بغداد بالشناشيل وبعض المدن الأخرى، ويسمى بالكوشك في الموصل، ولكن في كلاهما (الشباك والباب الرئيس) كانت مهارة النحات سواء على الخشب او المرمر أو حتى على الطابوق يعد انطباعاً خارجياً عن درجة صاحب الدار الاجتماعية ومكانته في ذلك المجتمع، ولكن مع كل هذا التماثل وليس التغاير هو الأساس، كذلك كانت الأعراف الاجتماعية السائدة هو أن سكان المدينة يتعايشوا مع بعضهم فقيراً مع غنياً وذو المنزلة الاجتماعية العالية والواطئة كأخوة وجيران، وكان الشباك البارز (الكوشك) مكسو بالخشب المزخرف لكي يلتقط النسيم ويعطي بعداً أطول لصاحب الدار عن الزقاق الذي يمر من تحته، ولكي يحمي المارة أو السابلة من أشعة الشمس الحارقة ومن المطر في موسم الشتاء، وبهذا يختلف المصمم القديم عن المصمم الحديث الذي لا يفكر مطلقاً بغير أهل الدار، إذ تحيط الحدائق في المساكن الحديثة والأسيجة المنخفضة تؤطر الشوارع ومع كل هذا يتهم أجدادنا بالتخلف وعدم الرؤيا البعيدة أما الأزقة في الموصل القديمة فكانت بسيطة ومن دون زخارف في معظم الأحوال ويتخللها أطر لمداخل البيوت المتميزة بنقوشها، وفي أعلى الجدران توجد الاكشاك ببروزاتها وجمالها وصناعتها من الخشب المزخرف والمغطى بصفائح معدنية لحمايتها.

والأبنية الأخرى كالأسواق والحمامات والمدارس الدينية كانت كذلك متواضفة، العمارة في العراق ليست كالعمارة التركية والإيرانية من الناحية الزخرفية (Lapidus.I.M, 1967, 123-137) إنها لم تمل إلى التعقيد والتكثيف من حيث الزخارف والنقوش بالرغم من التشابه بينهم في النواحي الأخرى. تميزت العمارة العربية في العراق والموصل بالذات بالذوق البسيط السليم وبدقة معالجة فتحات التهوية والتبريد ووجود أكثر الزخارف على الأبواب الرئيسة والشبابيك، لذا لم يكن هناك فضاءات مفتوحة وواسعة أمام الدور والمباني، ولم يكن هناك شوارع عريضة أو ساحات كبيرة. إن ما جرى ويجري الآن من فتح شوارع عريضة لن يكون من طابع المدينة العربية الإسلامية أو فلسفتها.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما قامت به الشركات الأجنبية لتخطيط المدن في العراق كشركة (دوكسيادكس) التي اعتمدت التخطيط الشبكي الذي يهتم بحركة العجلات، ويهمل الجوانب البيئية والاجتماعية (كمونة، 2007) وكأن تطور التكنولوجيا يأتي من السيارة ومن أجهزة التبريد فقط، وبغض النظر عن ما يحتاجه الناس من ظلال أثناء سيرهم في الشارع... إن الزيادة في عرض الشوارع وانشاء الساحات الكبيرة للتجمعات وللمدارس سيزيد نسبة السطوح المعرضة لأشعة الشمس خصوصا أن أغلب أشهر السنة ترتفع فيها درجة الحرارة فتصبح بيوتنا كأنها في وسط بركان ساخن إضافة إلى تعرضها إلى العواصف الرملية من الصحارى المحيطة بنا ولقلة الأشجار وكثرة الفراغات التي تتخلل البيوت، عكس ما كان سابقاً، إذ كانت المباني متراصفة توفر حلاً مناخياً رائعاً طيلة أيام السنة. إن ما ورثناه من تراث حضاري وقيم خاصة بطراز العمارة العراقية بشكل عام اثبتت

صحتها وملاءمتها لظروفنا المناخية القاسية، لذا علينا أن نحترم قواعدها ونعمل بها مع إدخال تعديلات بسيطة، بحيث تنسجم مع البناء الحديث لتشكل خصوصية منفردة تلائم مناخنا وقيمنا بجيمع أنواعها، إن عملية الاستنساخ مرفوضة سواء أكانت من تراثنا القديم أم من غيرنا من الدول.

ثانياً - الأسباب المؤدية إلى عملية الهدم المتعمد

من الخطأ الاعتقاد أن هناك سبباً واحداً لتدهور المناطق ذات القيمة التراثية، ولكننا سنحاول شرح أهم الأسباب المؤدية لذلك لكي، نعطي تصوراً واضحاً عن تداعيات وأسباب هذه المشكلة:

1. إهمال عمليات التصليح والصيانة

يعد هذا سبباً رئيساً، إذ أن تقدم عمر البناء وتأثير المناخ وسوء الاستعمال أحياناً يؤدي إلى سرعة تدهور حالة البناء، ولكن الصيانة المستمرة والصحيحة تساعد على تخفيف حدة هذا العامل وللأسف الشديد لا يوجد في العراق قانون ينص على إدامة وحماية البيوت القديمة ذات القيمة التراثية.

2. فتح الشوارع وبناء المشاريع الضخمة

إن بناء المشاريع الحكومية الضخمة كبناء المطارات وتأسيس السكك الحديدية، وكذلك إنشاء الأبنية الحكومية الضخمة تسبب في كثير من الأحيان بهدم وتدمير الأماكن القديمة. هذا العامل واضح جداً في مدينة الموصل، فقسم كبير من مناطق الموصل القديمة ذات القيمة التراثية تهدمت ومازالت تهدم باستمرار: منطقة باب الطوب، السرجخانة، شارع الكورنيش، رأس الجادة، الميدان وغيرها أمثلة واضحة للهدم المتعمد للتراث .

3. هدم الدور والأبنية القديمة على جانبي الشارع الجديد

هذا النوع من الهدم يكون على الأغلب فجائي وغير مبرر ولأسباب تجارية، فعندما يفتح شارع جديد يتلوه هدم الابنية على جانبيه للاستفادة من الموقع، وكمثال على ذلك شارع نينوى، إذ أن كثيراً من الدور على جانبيه قد دمرت تماماً ليحل محلها عمارات حديثة أغلبها تفتقد الجمالية وغير مرتبطة تماماً مع المعمار القديم، ولم يبق إلا القليل، حتماً سيتم هدمه قريباً ما لم تتدخل الدولة لمنع ذلك.

4. فقدان الأبنية القديمة نتيجة المحاولات لاستنساخ العمارة الغربية

يعد هذا العامل من العوامل غير المباشرة التي قد يكون ضررها أوسع من العوامل المباشرة، ويمكننا القول أن محاولة استنساخ المفاهيم الحضارية الغربية بشكل مطلق أدى إلى سن الكثير من القوانين والتعليمات التي سنتناول شرحها فيما

بعد. في الغرب كان هناك يقظة حضارية ورغبة في الحفاظ على القيمة التراثية للمباني، جاء هذا الشعور بأن المجتمعات الصناعية الحديثة تنتج معماراً كفوءاً ولكنه متطابقاً ومملاً، بالوقت نفسه صاحب هذا الشعور تزايد في استحسان الأبنية القديمة والتقليدية في مدنه، بدأ العالم العربي ومخططوه ومؤرخوه يشعرون بأهمية المدينة العربية الإسلامية وتأثيرها على الحضارة العالمية وما يمكن أن تقدمه من دروس للمهندسين والمخططين الجدد (Raouf, 1985, 368-382).

إن عدم وجود أجهزة حكومية وقانونية لحماية الدور القديمة بشكل متكامل وعدم وجود ضغط اجتماعي من داخل المجتمع، واللامبالاة التي يبديها سكنة المناطق التراثية من رمي الأوساخ وجريان المياه الآسنة مع تواطؤ موظفي البلدية وعدم محاسبتهم للمخالفين، كلها عوامل ساعدت وتساعد عمليات الهدم للمساكن القديمة. وإن الدراسات التي أعدتها وزارة الإعمار والإسكان الحديثة والتي تقدر حاجة العراق الى 3 -7 مليون وحدة سكنية وبمعدل 200 ألف وحدة سكنية في كل المحافظات ومنها نينوى (الموصل)، لم تتطرق بتاتاً إلى ما يمكن صياغته وإصلاحه من وحدات سكنية قديمة، مما قد يسهم في تقليل حدة هذه المشكلة وبكلفة قليلة جداً نسبة إلى كلف بناء وحدات سكنية جديدة (عناد، 2007)، وبهذا الصدد نقترح تقديم برامج تثقيفية عن طريق وسائل الإعلام تشجع المواطنين للتعاطف مع هذه الفكرة.

5. الفقدان نتيجة التدخل غير المرغوب على فضاء الدور ذات القيمة التراثية

على الرغم من صدور القانون رقم (55) لسنة 2002 وبالذات الفقرة الخامسة الخاصة بالآثار غير المنقولة (أنظر في القانون 55 لسنة 2002) التي تحدد شروط الارتفاع للأبنية المجاورة للمناطق الاثرية ووجوب استحصالها موافقة دائرة الآثار إلاّ أن هذا القانون لم يفعّل في مدينة الموصل والناظر إلى أفق مدينة الموصل يرى أن الأبنية الحديثة المرتفعة تسيطر بارتفاعها على الدور والأبنية القديمة التي تكون ارتفاعاتها منخفضة، بحيث يكون المنظر غير متناسق تماماً، فوضع فندق حديث قرب جامع قديم نعده إهمالاً لقيمة الجامع التراثية كذلك، ونعد هدم الدور المحيطة بالجامع النوري الكبير في مدينة الموصل أو هدم الدور والمباني المحيطة بمزار الإمام يحيى بن القاسم هو إهمال لهذين الموقعين التراثيين وتغير غير مناسب لموقعها الطبيعي وعلاقتها بالمدينة ككل، لذا نقترح إعادة ترميم المنطقة المحيطة بهذين الموقعين، علماً أن مزار الإمام يحيى بن القاسم قد بنى في القرن الثالث عشر (الحديثي، عبد الخالق، 1974، 51)، وإن المحافظة عليه تعد واجباً وطنياً مقدساً لدى جميع سكان مدينة الموصل.

6. الفقدان نتيجة الصيانة والتصليح المؤذي للبناية أو البيئة المحيطة بها

إن كثيراً من الأفراد الذين يهتمون بصيانة وبقاء الأبنية القديمة عبروا عن مخاوفهم من كون الصيانة أو التصليح للأبنية القديمة غير صحيحة بحيث تكون النتيجة تبديل معالم البناية وتغيير استعمالها، وكذلك الخوف من أن مديرية الآثار للمنطقة الشمالية تهتم بمعالجة البناية المنفردة من دون الاهتمام بمعالجة موقع البناية ضمن بيئتها داخل المدينة، أو اختيار مجموعة من الأبنية أو الدور التراثية من دون النظر إلى المنطقة برمتها، وكمثال على ذلك دار الحاج مصطفى التوتونجي في محلة السرجخانة إذ يعد مثالاً لبرنامج يعالج داراً بمفردها، لذا نقترح ان يكون برنامج المحافظة على التراث في مدينة الموصل شاملاً يغطي جميع مناطق المدينة، ويصمم لمدينة حية وليس لأبنية متفرقة، ما عدا تلك التي تحتم الضرورة معالجتها بصورة فردية.

7. الفقدان نتيجة للسرقة والتخريب

يكون هذا النوع من التخريب في المواقع الأثرية على الأخص، إذ نجد في الأسواق (خاصة سوق الأثاث المستعملة في باب جديد) كثيراً من القطع التي تعود إلى الأبنية والمساكن القديمة كالشبابيك والأبواب، هذا سيساعد على زيادة عمليات الهدم للمساكن والأبنية القديمة وسلبها من مقوماتها الأساسية لكي توضع في مواقع حديثة لا تتناسب معها.

8. الفقدان نتيجة القوانين والتعليمات

القوانين العامة أو تعليمات البلديات بعضها تسبب إهمال قد يكون مقصوداً بل وشجع هدم المساكن القديمة أو عدم صيانتها، فالبنك العقاري يسلف بفائدة مقدارها الآن 2% لبناء وحدة سكنية حديثة أو إضافة وحدة سكنية جديدة إلى المسكن القديم، ولا يسلف لأغراض الصيانة، أو الترميم وبذلك حرم أصحاب المساكن القديمة من رأس المال الذي يكونون بحاجته (أنظر في تعليمات المصرف العقاري، 2008)، كذلك تقتضي تعليمات دائرة البلدية إعطاء استقامة (أرض في مقدمة المسكن) تصل إلى 2.5م عرضاً الآن عند التقديم لطلب إجازة البناء، فأدى ذلك إلى امتناع الكثير من أصحاب الدور القديمة ذات القيمة التراثية عن صيانة دورهم خوفاً من فقدان جزء من المساحة الكلية للدار والتي يجب إعطاءها للدولة كاستقامة. كذلك تمنع تعليمات البلدية بناء الكوشكات المطلة على الشوارع (كما في الأبنية القديمة) وتصر على الشُرف المفتوحة، وبذلك تساعد على قطع السبيل عن المحاولات التصميمية التي تربط الحديث بالقديم (أنظر في قانون نظام الطرق والجسور رقم 44 لسنة 1935 المعدل).

أما قانون الإيجار القديم فكان يعطي حقوقاً للمستأجر بأن لا يزيد قسط الإيجار ولا يخرج من العقار فيما إذا طلب المالك ذلك ونتيجة للطلب المتزايد على السكن وازدياد قيمة عقود الإيجار الجديدة أصبحت العديد من عقود الإيجار لا

تتناسب مع قيمة العقار الحقيقية لهذا السبب عرج الكثير من أصحاب الدور إلى تقديم طلبات هدم البناء القديم واستبداله ببناء جديد لكي يتمكن المالك من رفع قيمة الإيجار، وبهذا يكون قانون الإيجار عاملاً آخر ساعد على هدم الكثير من الأبنية والدور التراثية. إن الدارس للقوانين ولا سيما ما صدر منها قبل أحداث 2003 يجد أغلبها سُنَ لأسباب هندسية أو اجتماعية أو سياسية ولكنها أثرت تأثيراً سلبياً في أغلب الأحوال على المباني التراثية، إن التطبيق الصحيح للقوانين والتعليمات بعد دراستها ودراسة نتائجها قد يتفادى النواحي السلبية المذكورة آنفاً. إما مشكلة السكن فكانت معالجتها تأتي عرضاً وبدراسات أغلبها غير مكتملة ومن قبل جهات متعددة ولو نظرنا إلى القانون رقم (55) لسنة 2002 الخاص بالآثار والتراث لوجدنا المادة الأولى منه الخاصة بأهداف القانون تنص **أولاً**: الحفاظ على الآثار والتراث باعتبارهما من أهم الثروات الوطنية و**ثانياً**: الكشف عن الآثار والتراث وتعريف المواطنين والمجتمع الدولي بهما إبرازاً للدور المتميز لحضارة العراق، ولم يتطرق القانون المذكور إلى الحفاظ على المناطق التراثية كأحد معالجات أزمة السكن.

ثالثاً - لماذا يجب أن نتحرك الآن؟

ظهر فيما سبق خطورة الموقف الذي يواجه الأبنية القديمة ومنها المساكن في مدينة الموصل. ولكن ماذا يمكن فعله الآن إذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف السائدة في البلاد ومنها الموصل، نعتقد أن من الواجب التحرك الآن وللأسباب الآتية:

1. الطلب المتزايد على الدور السكنية نتيجة التزايد السكاني، تردي الوضع الامني والهجرة الداخلية، عودة أعداد كبيرة من عراقي الخارج، توقف الجمعيات التعاونية عن عملها، تردي إنتاج مواد البناء من قبل الدولة بسبب العقوبات الاقتصادية والحروب، هذه العوامل أدت إلى محدودية البناء الجديد وارتفاع تكاليفه، إذ تقدر كلفة بناء بيت بمساحة 200م^2 بما يقرب 150 مليون دينار (عناد ، 2007).

   في حين يعد السكن واحداً من الضروريات الإنسانية الأساسية، نجد أن 60% من الأسر العراقية لا تملك سكناً (الفضلي، 2007)، كما أن العديد من المواطنين العراقيين يعيشون في مساكن من الطين والصفيح في أطراف المدن وفي داخلها أيضاً ومنها مدينة الموصل، مع وجود العديد من الوحدات السكنية القديمة التي يمكن ترميمها بكلف بسيطة.
2. الاستفادة من التجارب السابقة في مدينة بغداد لإحياء التراث العراقي في المناطق المحيطة بمرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني، ومشروع التطوير في شارع حيفا، وكذلك تطوير وصيانة القشلة ومجاوراتها فضلاً عن إحياء مشاريع قلعة اربيل وكركوك، كذلك تشجيع الشعور المتزايد لدى المجتمع في الموصل بضرورة المحافظة على البيئة التراثية، لا سيما أن الموصل تعد ثاني أو ثالث

مدن العراق من حيث الحجم، من هنا يجب أن تأخذ حصتها من الاهتمام من لدن الدولة.

3. إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خبرات في البناء القديم، فالكل يعلم أن تقنيات البناء القديم كانت بسيطة ومختلفة عن التقنيات الحالية فالسقوف تبنى من دون استخدام الحديد، وكذلك كان يستخدم المرمر المحلي لاحاطة فتحات الشبابيك والأبواب وعمل القناطر وغيرها. وهي مواد بناء تنسجم مع المناخ الذي يمتاز ببرودته شتاءً وحره صيفاً، أما في الوقت الحاضر فظهرت مواد إنشائية جديدة وتصاميم مستنسخة لا تمت إلى تراثنا بصلة كالقرميد المستعمل في السطوح المائلة والواجهات الزجاجية الضخمة وكأن الموصل هي إحدى مدن الدول الاسكندنافية.
4. الطلب المتزايد على المحال التجارية: إذ أن الكل يعلم أن التوظيف والعمل لدى الحكومة قد تناقص بشكل كبير بين أوساط الشباب مما دفعهم إلى العمل الحر، ومن ثم طلب استئجار الدكاكين والمحال الصغيرة، هذا أدى إلى ارتفاع الايجارات نتيجة لارتفاع الطلب عليها، مما يشجع تحويل البيوت والأبنية القديمة (خاصة التي تقع منها على الشوارع العامة) إلى أبنية حديثة متضمنة عدة دكاكين ذات مردود تجاري عالٍ، وإن ما حل بشارع نينوى مثال حي لما حدث بمعظم الأبنية التقليدية ذات القيمة التراثية معظمها كان سكنياً، تحولت الآن إلى أبنية حديثة أغلبها تجارية، وتصميمها بعيد كل البعد عن التصميم التراثي لمدينة الموصل.

إن ما ذكر آنفاً يجعلنا نقترح أن تسارع الدولة بتفعيل قانون رقم (55) لسنة 2002 وبالذات المادة الخاصة بالأموال التراثية غير المنقولة، إذ جاء في المادة (23) منه ما ياتي:

اولاً - تلتزم السلطة الآثارية بإستثمار توثيق الأبنية والمناطق التراثية استكمالاً لمنهجها العلمي وتنفيذاً للواجبات المنوطة بها في حماية التراث الحضاري في العراق.

ثانياً - تمسك الجهة المشاركة سجلاً خاصاً تسجل فيه الأبنية التراثية والأحياء السكنية ذات الطابع المعماري التراثي لأهميتها التاريخية أو التراثية أو مميزاتها المعمارية حسبما تراه السلطة الآثارية وتعلن عنه تحريراً.

مما سبق يتبين لنا أن القانون المذكور قد شمل معظم النواحي التي نعدها أساسية للحفاظ على المناطق السكنية التراثية ولكن أهم ما يؤخذ عليه أنه اعتبر ما عمره (200) سنة يعد تراثياً، أما ما كان عمره أقل من ذلك، فلا يعد تراثياً، إلا إذا آثر ذلك الوزير المختص، وبهذا قد أعطى مبرراً قانونيا للتلاعب في عمر المسكن

أو المباني، فكثير من المساكن القديمة ذات الطابع التراثي العربي والإسلامي في مدينة الموصل قد بنيت بعد هذا التاريخ.

وعلينا أن نفرق بين ما سُنَ من قوانين لأجل التخطيط للعمل وبين تنفيذ العمل نفسه، حتى وإن كان سن القوانين هو الخطوة المهمة الأولى، ولكن يجب أن يتبعها خطوات فعلية من أجل تحقيق الهدف الذي سُن من أجله القانون. وفي الموصل يجب أن تمنع عمليات هدم المنازل التراثية ومن دون أي تأخير، علماً أن مشاريع عديدة قد أسهمت في عمليات حصر وتوثيق المناطق التراثية في الموصل منها المشروع الذي قامت به شركة دار العمارة والمشروع الذي قامت به الشركة الفرنسية في الستينات من القرن الماضي (Levfebvre. H, 1972 , 14-66) ومسحت به المنطقة شمال شارع نينوى لما يقرب من (33) هكتار، وجدت (1364) قطعة منها 956 داراً وجد الفرنسيون 38 داراً تمتاز بميزات تراثية عالية تستحق البناء فضلاً عن عدد من الجوامع والكنائس. هذا إن كانت الحال أن هذه المساكن والبنايات موجودة، أما إن كانت قد هدمت فنقترح أن يعاد البناء بتلك المناطق مع الأخذ بنظر الاعتبار مساحات القطع، أحجام البيوت، قياساتها، الشكل العام للأبنية التقليدية ومنها البيوت، طبيعة الاستعمال، وهذا العمل سيساعد على استمرار الصلة بين القديم والجديد، أيضاً يكون من المفيد زيادة الخدمات العامة كالكهرباء، أعمال التنظيف وغيرها. على أننا قبل كل شيء يجب أن نبتعد كل البعد عن الاستعمال المفرط للعناصر التراثية في بناء المساكن أو الإلحاح على الماضي في المعالجات التصميمية أو توظيف تلك العناصر في غيرمحلها كما كانت عليه الحال في القصور الرئاسية بحسبما اتفق عليه كثير من النقاد (السلطاني، 2007).

رابعاً - أهم المناطق التي تحتاج إلى عمليات الترميم والمعالجة

1. موقع منطقة باب الطوب

يعد موقع محلة باب الطوب في الموصل من أهم المواقع وأوسعها، ويحتل قلب الموصل وتقاطعات مركزها بالمواقع الأخرى كالدواسة والسرجخانة، وقد كان سور الموصل القديم وبوابة "الطوب" في المنطقة نفسها (العبيدي، 1989)، ولكن الآن إندثر كلاً من البوابة والسور ويشترك مع هذا الموقع في القدم بيوت سكنية بحتة مع حمامات عامة واسواق وخانات، إن عمارات الأوقاف الحديثة تحمل طابعاً معمارياً متطابقاً مع الطابع التراثي القديم تقريباً ولكن عمارة التأميم التي بنيت سابقاً تبدو غير متناسقة مع ماحولها من أبنية، إنها تبدو كاستنساخ غير مناسب للعمارة الأجنبية، نقترح أن يكون طابع الموصل القديم كإحدى المدن العربية سائداً مع الحرص على إبقاء التنوع نفسه في الاستخدام على الجانب الذي يقع خلف الأبنية الحديثة، مع صيانة وترميم ما تبقى من بيوت في تلك المنطقة ومنطقة باب لكش، لكي نعيد النسيج المتكون من الأبنية المتداخلة مع بعضها والمتقاربة والتي ترتبط مع بعضها بالأزقة والفسح الصغيرة، إن الأزقة الضيقة في الماضي كانت تقي

المارة من أشعة الشمس، والبروزات في البيوت والأبنية تحميهم من المطر، أما الأزقة المتسعة فكانت تستخدم للتجمعات في المناسبات، هذه المعالم يجب أن تراعى في التخطيط الهندسي مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحياتية الجديدة. ومنها استخدام السيارات، لذا يجب مراعاة بناء ساحات للسيارات لأن هذه المنطقة تجمع بين المباني التجارية والوحدات السكنية.

2. موقع منطقة السرجخانة

يحوي هذا الموقع أشهر سوق للأقمشة في الموصل القديمة ويحاذيه من الناحية الشمالية شارع نينوى التجاري الشهير، وفي غربه تقع محلة الساعة، أما جنوبه فيضم محلة شهر سوق، نقترح أن تعاد خدمة صيانة الدور الواقعة خلف العمارات التجارية مع الاهتمام بالخدمات العامة التي تعطى لها والحفاظ على التركيبة التراثية للدور من حيث القياس والحجم والمواد المستعملة في البناء وطبيعة استعمال البناء ووجود الفناء المفتوح، وكذلك الأزقة الضيقة التي تفصل بين الدور والمباني، ويراعى كذلك خصوصية السوق القديم من حيث التصميم بحيث يعطى حرمة متميزة للنساء أثناء التسوق.

3. **موقع منطقة الميدان**

يقع هذا الموقع شمال شارع نينوى ويحاذي نهر دجلة من المنطقة الشرقية ومحلة القليعات من المنطقة الشمالية والغربية، هذه المنطقة تضم أيضاً سوقاً مهمة خاصة بالنجارة وبيع الأخشاب، فضلاً عن عدد كبير من الوحدات السكنية يطل قسم منها على نهر دجلة، كما في منطقة باب الطوب، نقترح بناء ساحات للسيارات يفضل أن تكون تحت الارض حتى يتحرر الطابق الأرضي ليستخدم كما كان في السابق، ولكي تسهل عمليات تقديم الخدمات الأساسية لمنطقة القليعات القريبة، مع التركيز الخاص على محلات النجارة وبيع الأخشاب.

4. منطقة يحيى بن القاسم

يحتوي هذا الموقع على مزار الإمام يحيى بن القاسم ويحتوي كذلك على قلعة باش طابيا وبقايا سور المدينة المطل على نهر دجلة، فضلاً عن بقايا مدرسة إسلامية وهي المدرسة النورية التي نهض ببنائها الأتابك نور الدين أرسلان شاه في الفترة (589 -607هـ) (الصوفي، 1940، 17).

من الواضح أن لهذا الموقع أهمية تراثية فضلاً عن أهميته المدنية لأنه يحوي عدداً من البيوت القديمة الجميلة، كما أنه يضم كنيسة الطاهرة التاريخية، وموقعه المطل على نهر دجلة جعل مياه (عين كبريت) تجري من تحته لذا استوجب الأمر التنسيق بين مديرية الآثار وبين مديرية التخطيط العمراني لكي تعمل الأولى على

ضمان الحفاظ على آثارها بينما تقوم الثانية بالتصاميم التي تراعي التنسيق بين المناطق القديمة والحديثة، وربما يتطلب هذا الموقع انشاء مصح طبي وفندق صغير وأسواق لوجود (عين كبريت) مفيه، في جميع الاحوال نقترح المحافظة على الدور القديمة فيه والقيام بترميم ما تبقى منها، فضلاً عن مراعاة التصاميم التراثية في حالة إنشاء بيوت أو مبانٍ جديدة.

إن أهمية هذا الموقع تعطي فرصة ذهبية لتلاحم الموارد الطبيعية في عين كبريت والمواقع الأثرية القديمة مفيها من جهة، والبناء الجديد المتعاطف مع القديم من جهة أخرى. بحيث يكون الكل جزءاً من مدينة الموصل القديمة ذات الطابع العربي الإسلامي، إنه من المهم أن لا يكون هناك عزل بين مختلف الفعاليات، وأن لا تعمل دوائر الآثار والسياحة، المحافظة أو البلديات بمعزل عن بعضها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - الاستنتاجات

1. هناك عدد من القوانين والتعليمات التي تتناول موضوع العمارة العراقية القديمة أو تعالج مشكلة السكن قبل وبعد عام 2003، ولكنها لم تفعل ولم تتناول موضوع صيانة وتجديد المساكن القديمة كأحد الإجراءات التي تخفف مشكلة السكن ، مثل القانون رقم (55) لسنة 2002 الذي يشترط أن لا يقل عمر العقار عن (200) سنة لكي يمكن ترميمه والحفاظ عليه، وكذلك القانون رقم (11) لسنة 2004 الخاص بتأسيس صندوق للإسكان.
2. توفر العمالة الرخيصة والقروض السهلة والأراضي الموزعة من قبل الجمعيات خلق فكراً مناوئاً للسكن في المناطق التراثية القديمة وجه المجتمع لبناء مساكن عصرية بعيدة في شكلها وتصميمها عن التراث العربي والإسلامي وهذا ساعد في التوسع الأفقي للمدن العراقية ومن ضمنها مدينة الموصل، مما ضاعف الضغط لتلبية حاجة السكان من الخدمات الأساسية وعلى رأسها الماء والكهرباء.
3. القوانين القديمة والسارية المفعول ومنها قانون الطرق والجسور رقم 44 لسنة 1935 الذي ينص على ترك مسافة بين البناء والسياج الخارجي، وتعليمات المصرف العقاري التي لا تسمح باعطاء السلف لغرض الصيانة، ساعدت في زيادة عمليات الهدم للدور القديمة كذلك قانون الايجار القديم الذي لا يسمح للمؤجر أن يرفع قسط الايجار إلاّ بعد هدم الدار وإعادة بنائه ساعد (سابقاً) على هدم الدور القديمة لغرض رفع قيمة الايجار.
4. ظهور وسائط النقل الحديثة بانواعها وضيق الازقة القديمة، مع ابتعاد الدولة عن توفير ساحات وفيرة لوقوف السيارات ساعد أيضاً على ترك السكان تلك المناطق وتوجههم للسكن في أطراف المدينة.

5. لم تقدم الدولة معالجات حقيقية لسكنة المناطق التراثية القديمة، أو تبدي إمكانية لشراء الوحدات المتميزة فيها أو تقدم الخدمات الاساسية التي تملي الحاجة لها، بل كانت القوانين تفرض لتحقيق سياسات عامة ربما تتنافى مع المصلحة الفردية للأفراد في تلك المناطق.

ثانياً - التوصيات

1. تفعيل القوانين الخاصة باعمار المناطق التراثية وخاصة القانون (55) لسنة 2002 مع اجراء تعديل عليه فيما يخص عمر البناء وجعله أقل مما تستوجبه ذلك القانون لأغراض السكن، وكذلك القانون رقم 11 لسنة 2004 الخاص بتأسيس صندوق الإسكان والإسراع في تنفيذه.
2. الاهتمام بالمدينة العربية التقليدية وإجراء عمليات الصيانة والتجديد الحضري واستغلال المناطق المتهرئة فيها وذلك بإعادة ترميمها.
3. الاهتمام بالعوامل الاجتماعية عند وضع المخططات الأساسية للمدن واعتبار هذه العوامل أساساً مهماً لطبيعة هذه التصاميم وفي آلية توزيع استعمالات الأرصفة.
4. إنشاء مصانع جديدة وتوسيع المصانع القديمة الخاصة بصناعة السمنت والطابوق، إذ أن من أهم معوقات البناء الحالية شحة وغلاء أسعار السمنت والطابوق.
5. زيادة رأسمال المصرف العقاري بما يساعد على زيادة القرض ليصل إلى 50% من إجمالي تكلفة البناء، وزيادة رقعة المستفيدين من القروض ليشمل المواطنين الذين يرومون صيانة دورهم القديمة.
6. تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع السكن سواء ببناء المجمعات السكنية الكاملة أو تشييد معامل للمواد الإنشائية المستخدمة في البناء.
7. تشجيع الدولة لشركات ومكاتب الاستثمار العقاري ومنحها قروضاً ضامنة لشراء الأراضي وبنائها واستثمارها واستقطاع جزءٍ من أرباحها لصالح الدولة وتقديم التسهيلات التشجيعية لذلك.
8. إعادة عمل الجمعيات التعاونية للإسكان أو تشكيل هيئات مشابهة للقيام بمهام استملاك الاراضي وتوزيعها باعداد كبيرة ووقت قصير للمواطنين وفق ضوابط محددة.
9. التنسيق المستمر بين أعمال مديريات البلديات ومديريات الطرق والجسور ودوائر الآثار، بحيث الكل يعمل تحت لواء خطة موحدة، تستبعد هدم الدور الصالحة، وتتابع بناء الدور الحديثة بحيث يشكل البناء بمطابقة الخريطة الأصلية الخاصة بالتقديم الأولي للحصول على إجازة البناء، بما يحافظ على البنية الصحية للعمران السكني في المدينة وينسجم مع تاريخها وتراثها.

10. إتباع سياسة التخطيط الإقليمي المستند على التوزيع الامثل لحجوم المدن ومعالجة مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة. بموجب مقررات وتشريعات تخص ذلك.
11. إنشاء مخزن لقطع معينة مأخوذة من الأبنية ذات القيمة التراثية والتاريخية بحيث يمكن وضع قائمة عن هذه القطع لشرحها وتصويرها لغرض إعادة تصميمها أو كمصدر تاريخي للمستقبل.
12. اعتماد أسلوب البناء العمودي واللجوء إلى بناء وحدات سكنية جاهزة لكي تؤمن الاستخدام الأفضل لمساحات الأرض، ويقلص كلف الخدمات الأساسية ويحسن بيئة المدن معمارياً.
13. دراسة طرق البناء القديمة والمواد المستعملة فيها، وفتح دورات تدريبية للشباب لتشجيع إعادة استخدام هذه الطرق في البناء الجديد، وذلك بعد ثبوت نجاحها وملاءمتها مع المناخ والأحوال البيئية العراقية.
14. إعداد خرائط بناء مناسبة ذات كلف واطئة وعرضها على المواطنين، لغرض اعتمادها في بناء الوحدات السكنية الجديدة.
15. المتابعة والتنسيق بين البلاد العربية المختلفة وتبادل الخبرات من خلال إنشاء شبكة عربية من الخبراء والعاملين في كافة المجالات المتعلقة بالمحافظة على التراث وصيانته وتخطيطه وإدارته.
16. رفع مستوى الذوق العام والخاص بتصميم الدور، وضوابط وأسس الراحة فيها والابتعاد عن الزركشة والفخامة التي جعلت من بعض الدور كفستان فاخر ولكنه غير مريح، مع زيادة التوعية بأن للمارين أمام الدار حق في الرؤيا المريحة وليس لصاحب الدار حق مطلق في شكله الخارجي.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

1. أحمد الصوفي، الآثار والمباني العربية الاسلامية في الموصل، طبع الموصل، 1940.
2. أزهر العبيدي، الموصل أيام زمان، مطبعة الراية، بغداد، 1990.
3. تعليمات المصرف العقاري القديمة وكذلك التعليمات الصادرة في هذا العام (2008).
4. حيدر كمونة، أهمية معالجة المشاكل الاجتماعية لظاهرة التحضر في البلاد، النواحي الاقتصادية لمشاكل الإسكان في العراق 09/11/2007 www.file://G:1.
5. حيدر كمونة، دور المعالجات البنائية في تحسين البيئة السكنية في المدينة العراقية، النواحي الاقتصادية لمشاكل الاسكان في العراق 09/11/2007 www.file://G:1
6. شهاب أحمد الفضلي، آفاق إستراتيجية: دور القطاع غير الحكومي في الاستثمار السكني 12/11/2007 www.file://G:1
7. عبد الرحمن عناد، نحتاج 120 مليار لحل أزمة السكن، امتلاك بيت حلم يعيشه أغلب العراقيين 12/11/2007 www.file://G:1
8. القانون رقم (44) لسنة 1935 المسمى قانون الطرق والجسور والساري المفعول.

9. القانون رقم (44) لسنة 2004 الخاص بتاسيس صندوق الاسكان.
10. القانون رقم (55) لسنة 2002 المسمى قانون الاثار والتراث.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Levfebvre, H., La Revolution Urbaine, Galimard, Paris, 1970, and Pensee Marxiste et Vilk, Gasterman , Paris 1972 .
2. Raouf, L. N., Housing in the third world, International Journal of Urban and Regional Research 9 , 3 1985.
3. Lapidus, I.M., Muslim Cities in the Later Middle Ages, Cambridge, Mass, 1967.